

تخفيض قيمة الدينار وعجز الموازنة العامة
في الجزائر (2012-2018)

The dinar devaluation and the public budget deficit
in Algeria (2012- 2018)

La dévaluation du dinar et le déficit budgétaire public
en Algérie (2012- 2018)

عبد الناصر حسيني*

hassini.abdennasser@univ-alger3.dz

تاريخ قبول النشر: 2022-09-06

تاريخ استلام المقال: 2020-07-05

Abstract:

The sudden breakdown of oil prices, at the beginning of 2014, led to the financial imbalances of the Algerian economy through the state budget, which relies heavily on petroleum revenue collection. This forced the government to fully exploit the Resource Control Fund balance by the end of 2017. Then, it resorted to monetary issuance to finance this deficit. In parallel, the government devalued the Algerian dinar as an initial procedure to absorb the effects of low petroleum prices and to achieve financial gains. In this research, we try to address the effectiveness of dinar devaluation in funding Algeria's budget deficit.

Key words: Public budget deficit, Exchange rate, Dinar devaluing, Algeria.

* جامعة الجزائر 3 (الجزائر) - طالب دكتوراه ل.م. د.
hassini.abdennasser@univ-alger3.dz (المؤلف المرسل)

Résumé:

La chute soudaine des prix du pétrole, au début de 2014, a conduit à des déséquilibres financiers de l'économie algérienne à travers le budget de l'État, qui se base fortement sur la collecte des recettes pétrolières. Cela a forcé le gouvernement à exploiter complètement le solde du Fonds de contrôle des ressources. à la fin de 2017. Ensuite, il a eu recours à l'émission monétaire pour financer ce déficit. Parallèlement, le gouvernement a dévalué le dinar algérien en tant que procédure initiale pour absorber les effets de la baisse des prix du pétrole et réaliser des gains financiers. Dans cette recherche, nous essayons d'aborder l'efficacité de la dévaluation dinar dans le financement du déficit budgétaire de l'Algérie.

Mots clés: Déficit budgétaire général, Taux de change, Dévaluation du dinar, Algérie.

ملخص:

أدى الانهيار المفاجيء لأسعار النفط بداية سنة 2014 إلى اختلالات في التوازنات المالية للاقتصاد الجزائري من خلال موازنة الدولة التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية، وهو ما أجبر الدولة على استغلال أموال صندوق ضبط الإيرادات كليا مع نهاية 2017، ثم اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز، وبالموازاة مع ذلك قامت الحكومة بتخفيض قيمة الدينار الجزائري، كإجراء أولي بهدف امتصاص آثار انخفاض أسعار البترول، وتحقيق مكاسب مالية. ونحاول في هذا البحث التطرق لفعالية تخفيض قيمة الدينار في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، سعر الصرف، تخفيض الدينار، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة

- 1) العجز الموازني وعلاقة سعر الصرف بالموازنة العامة
- 1-1) مدخل إلى عجز الموازنة العامة
- 2-1) تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة
- 2) أثر تخفيض قيمة الدينار على عجز الموازنة العامة في الجزائر (1964-2018)
- 1-2) تطور سياسة الصرف وأثر انخفاض قيمة الدينار على موارد الموازنة
- 2-2) الآليات المعتمدة في علاج تمويل العجز الموازني
- خاتمة

مقدمة:

تشكل إيرادات الجباية البترولية نسبة كبيرة من إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، حيث تصل إلى حوالي 40% من إجمالي الإيرادات. هذا الوضع، جعل أي هبوط لأسعار النفط ينعكس سلبا على وضع الموازنة العامة، ولعل الانهيار المفاجئ لأسعار النفط بداية سنة 2014، خير دليل على ذلك، فقد أدى هذا الانخفاض إلى اختلالات في التوازنات المالية للاقتصاد الجزائري، وظهر الأثر جليا من خلال العجز الموازني الكبير، مما أجبر الحكومة لاستغلال أموال صندوق ضبط الإيرادات كليا مع نهاية 2017، ثم انتهاج حلول نقدية تمثلت في اللجوء إلى الإصدار النقدي، وبالموازاة مع ذلك قامت الحكومة بتخفيض قيمة الدينار الجزائري كإجراء أولي، بهدف امتصاص آثار انخفاض أسعار البترول وتحقيق بعض المكاسب المالية.

بناء على ما سبق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

1) العجز الموازي وعلاقة سعر الصرف بالموازنة العامة:

الأصل في الموازنة العامة للدولة هو أن يتساوى جانب الإيرادات مع النفقات، لكن قد يظهر عجز في الموازنة العامة (النفقات تتجاوز الإيرادات). ويعدّ حدوث عجز موازني بمثابة مؤشر مالي، تعرف من خلاله الحكومة، أن هناك خلل في أداء الاقتصاد، ونظراً لوجود بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة في جانب الإيرادات والنفقات مرتبطة بتغيرات سعر الصرف، فإنه من المحتمل أن يؤثر انخفاض أو ارتفاع قيمة العملة المحلية لدولة ما على وضع موازنتها العامة، سواء بالإيجاب أو السلب¹.

1-1) مدخل إلى عجز الموازنة العامة:

تحتوي موازنة الدولة على قسمين: إيرادات ونفقات، ومن المتعارف عليه أن عملية إعداد الموازنة العامة تبدأ بتحديد نفقات الدولة، ثم البحث عن الإيرادات اللازمة لتغطية هاته النفقات، لكن قد لا تستطيع الدولة إيجاد إيرادات كافية لسبب ما، كتوسع الدولة في الإنفاق العمومي، أو تراجع أداء الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤثر على حصيلة الإيرادات بالسلب، وفي هذه الحالة نكون أمام حالة عجز موازني والذي يشكل خطر على الاقتصاد².

تعرف الموازنة العامة للدولة بصيغ مختلفة ومتباينة، ومنها نذكر على أنها:

- وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما لفترة سنة مقبلة، في إطار خطة مالية تسمح للحكومة بتنفيذ السياسات الاقتصادية المبرمجة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، خدمة للمجتمع، وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدأ السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور، ولا تنفذ إلا بعد مصادقة السلطة التشريعية عليها³؛
 - وثيقة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها (القانون 84-17)⁴؛
 - وثيقة تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي برأس مال، وترخص بها (المادة 03 من القانون 90-21)⁵.
- مما سبق، تعرف الموازنة العامة على أنها وثيقة تعبر عن نفقات وإيرادات حكومة لسنة مدنية قادمة ومحددة سنوياً، وعادة بعد مصادقة سلطة تشريعية عليها، وقصد تنفيذ سياسة السلطة المبرمجة.

- يعرف العجز الموازني أيضا بصيغ مختلفة ومتباينة، ومنها نذكر على أنه⁶:
- وضعية تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة؛
 - يحدث نتيجة عدم قدرة الدولة تحصيل الإيرادات الكافية وعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة*؛
 - قد يكون مقصودا من الحكومة من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، وقد يكون غير مقصود؛
 - وقد يكون عجزا متوقعا يظهر في مشروع قانون المالية الذي تقدمه الحكومة إلى البرلمان، أو عجزا حقيقيا يعبر عن حصيلة تنفيذ الموازنة بعد نهاية السنة المالية.
- مما سبق، يعرف العجز الموازني على أنه تلك الوضعية أين يكون عدم تحكم في الإيرادات العامة والنفقات العامة في موازنة الدولة، أين تكون النفقات أكبر من الإيرادات.

هناك خمسة أنواع للعجز الموازني⁷:

1. **عجز جاري**: يعبر عن ذلك الجزء من العجز الموازني الذي يجب تمويله بالاقتراض، ويقاس بالفرق بين الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي لسداد ديون سنوات سابقة، أو هو الفرق بين النفقات الجارية والإيرادات الجارية؛
2. **عجز أساسي**: يعبر عن العجز الجاري بالمفهوم الأول مطروحا منه الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا، باعتبارها تصرفات ماضية، وليست حالية. حساب هذا العجز يساعد في إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية؛
3. **عجز تشغيلي**: يعبر عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي آثار التضخم، مما يتسبب في ارتفاع حجم العجز؛
4. **عجز شامل**: يعبر عن العجز الظاهر في الموازنة العامة مضافا إليه العجز المتعلق بالجماعات المحلية، والأقاليم، ومؤسسات القطاع العام؛
5. **وعجز هيكلية**: يقصد بالعجز الهيكلي، ذلك العجز المستمر، الناتج عن زيادة النفقات العامة بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد الوطني، ويشير هذا النوع من العجز على وجود خلل هيكلي في الاقتصاد الوطني.

بما أن العجز الموازني، يحدث إما بسبب تزايد الإنفاق العمومي بمعدل أكبر من معدل زيادة الإيرادات، وإما بتراجع في حصيلة الإيرادات لسبب ما. وعليه، ويمكن تقسيم أسباب حدوث العجز إلى قسمين⁸:

* أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وهو ما يُعرف بالرصيد السالب للموازنة العامة للدولة.

1. العوامل الدافعة إلى زيادة النفقات العمومية:

- ✓ يمكن تلخيصها في الأسباب التالية:
- ✓ إن تخلي الدولة عن حيادها وإتباع سياسة قائمة على التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن، يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات العامة؛
- ✓ الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية تحتم على الدولة زيادة الإنفاق العام بهدف التخفيف من حدتها؛
- ✓ ارتفاع أعباء المديونية العامة الداخلية والخارجية في بعض الدول، يدفع بارتفاع حجم النفقات العمومية؛
- ✓ قلة الحوكمة والفساد المالي والإداري من الدوائر الحكومية، يدفع في اتجاه الإسراف في الإنفاق العمومي؛
- ✓ النمو الديمغرافي وحاجات السكان المتزايدة يلزم الدولة انتهاج سياسة اتقاقية توسعية؛
- ✓ زيادة المطالب على الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية بسبب تطور الوعي الاجتماعي، يجعل مسؤولية الدولة تتوسع، ولا يمكن تحقيق هذه المطالب إلا بزيادة الإنفاق العمومي؛
- ✓ انتهاج سياسة دعم المنتجات الغذائية الأساسية في دول العالم الثالث، يدفع بارتفاع حجم الإنفاق العمومي؛
- ✓ وارتفاع النفقات المخصصة للجانب العسكري والأمني.

2. العوامل المسببة لتراجع حجم الإيرادات العمومية:

- ✓ يمكن تلخيصها في الأسباب التالية:
- ✓ انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج الوطني، ويرجع ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وتوسع النشاط الاقتصادي الموازي؛
- ✓ انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بأشكاله المختلفة، مما يؤثر على حصيلة الإيرادات، خاصة وأن الضرائب تعد المصدر الأول لإيرادات موازنة الدولة؛
- ✓ عدم عصانة وتطوير النظام الضريبي بما يتماشى وخدمة أهداف التنمية، يؤثر سلبا على حصيلة الإيرادات العامة؛
- ✓ التأخر في تحصيل الضرائب المستحقة في أوقاتها المحددة، بسبب تقاعس المكلفين بتحصيلها و/أو المكلفين بدفعها، يجعل ميزانية الدولة تفقد جزء هام من الإيرادات؛
- ✓ واعتماد عدد كبير من دول العالم الثالث في تمويل موازنتها على إيرادات تصدير المواد الخام، يجعلها عرضة للعجز الموازني، بسبب تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، وهذا الوضع ينطبق بشكل خاص على الدول النفطية.

يجب التفريق بين أساليب تمويل عجز الموازنة وأساليب علاج عجز الموازنة العامة، فتمويل العجز يعني البحث عن مصادر لزيادة الإيرادات، وهي ثلاثة (زيادة الضرائب، الاقتراض العمومي بنوعيه داخلي أو خارجي، الإصدار النقدي). أما علاج عجز الموازنة هو أوسع من مفهوم تمويل العجز ويشمل التأثير على الإيرادات و/أو النفقات. نشير أنه يمكن استخدام بعض الآليات فقط أو استخدامها جميعاً، ويعود الاختيار للحكومة بعد دراسة جميع الخيارات والبحث عن الخيار الأنجع. وهناك وسائل تمويل إضافية مثل اللجوء للمدخرات السابقة، مثلما قامت به الجزائر باستخدام أموال صندوق ضبط الإيرادات، ومن أسباب علاج عجز الموازنة العامة⁹:

- **زيادة الضرائب:** تتجه الدولة التي تواجه عجزاً في موازنتها، إلى محاولة زيادة الحصيلة الضريبية، إما عن طريق رفع معدلات بعض الضرائب والرسوم، خاصة الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية، وأما عن طريق استحداث ضرائب جديدة؛
- **الاقتراض العمومي:** يمكن للدولة أن تلجأ إلى الاستدانة من أجل تغطية عجز الموازنة العامة، سواء من خلال طرح أوراق مالية للاكتتاب العام، أو الاقتراض من المؤسسات الدولية؛
- **الإصدار النقدي:** ويسمى التمويل غير التقليدي، أو التمويل التضخمي. تلجأ إليه الدولة التي تعاني عجزاً في موازنتها عن طريق إصدار نقدي جديد، حيث يقوم البنك المركزي بهذه العملية ويمول الخزينة العمومية مقابل أدونات خزينة تصدرها الحكومة*؛
- **ترشيد الإنفاق العمومي:** مبدأ هذه الآلية هو ضبط النفقات العامة، من خلال إحكام الرقابة على صرفها، وتجنب التبذير إلى حد أقصى، وإلغاء النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية. وبعبارة أخرى ترشيد الإنفاق العمومي يعني التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع؛
- **وتخفيض الإنفاق العمومي:** يمكن تخفيض الإنفاق العمومي من خلال تخلي الدولة، عن القيام ببعض الخدمات التي يمكن للقطاع الخاص توفيرها، إضافة لذلك يمكن إلغاء الدعم على السلع الاستهلاكية. حيث قامت العديد من الدول النامية ومنها الجزائر بالتخلي التدريجي عن دعم أسعار مواد الطاقة والمواد الغذائية، الأمر الذي يساهم في تراجع حجم الإنفاق العمومي وبالتالي توازن الموازنة العامة.

* يعتبر اللجوء إلى هذه الآلية آخر خط دفاعي لمواجهة عجز الموازنة، حيث تقوم الحكومة بتحويل العجز الموازني إلى مبلغ نقدي.

1-2) تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة:

إن التغير في سعر صرف عملة بلد ما، ارتفاعا أو انخفاضاً، من المحتمل أن يؤثر على وضع الموازنة العامة، سواء بالإيجاب أو السلب، نظرا لوجود بنود أساسية في الموازنة العامة للدولة في جانب الإيرادات والنفقات مرتبطة بتغيرات سعر الصرف. وعلى سبيل المثال الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات تعد من إيرادات الموازنة، ولا يخفى علينا الأثر الذي يتركه تغير سعر الصرف على حجم الصادرات والواردات. ويكون التأثير بشكل غير مباشر عن طريق تغيرات الأسعار المحلية، مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة، وبالتالي إقبال أو خفض كاهل الموازنة¹⁰.

هناك مجموعة من التعاريف متعلقة بسعر الصرف، تختلف في الصياغة وتتفق في المعنى، ومنها:

- سعر عملة معينة مقومة بعملة أخرى أو سعرها مقابل العملات الأخرى¹¹؛
 - النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية بالوحدات النقدية الأجنبية خلال مدة زمنية معينة¹²؛
 - عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية¹³.
- من خلال التعاريف السابقة، يمكن القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية، أو عدد الوحدات من عملة أجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية.

يقصد بنظام سعر الصرف الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف، وهناك ثلاثة أنواع رئيسية لأنظمة الصرف¹⁴:

1. **سعر الصرف الثابت:** تقوم أسعار الصرف الثابت على ربط عملة البلد بعملة أجنبية أساسية (وبشكل خاص الدولار الأميركي)، أو بسلة من العملات الصعبة (الدولار، الأورو، اللين، وغيرها)، وتقوم البنوك المركزية للدول التي تربط عملتها بعملة أخرى بالحفاظ على سعر الصرف عبر بيع/شراء عملتها المحلية (شراء/بيع العملة الأجنبية) في أسواق الصرف الأجنبي؛
2. **سعر الصرف العائم:** إن تبني نظام سعر الصرف العائم (الحر) يقتضي السماح للعملة المحلية بالتغير بحرية عبر آليات العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي؛
3. **وسعر الصرف العائم المُدار:** أما في نظام الصرف العائم المُدار، يتدخل البنك المركزي من وقت لآخر لتغيير اتجاه أو قيمة عملة البلد، مع استمرار اعتماد سعر صرف عائم.

تعنى عملية تخفيض قيمة العملة* لبلد ما:

- خفض سعر صرفها الرسمي مقابل عملة دولية مرجعية، بغية تحقيق هدف اقتصادي معين¹⁵؛
 - تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة (ذهب، عملات صعبة، حقوق سحب خاصة)، وبالتالي اتجاه جميع العملات، من أجل الوصول إلى المستوى الحقيقي للعملة، قصد التغلب على بعض الصعوبات التجارية للبلد¹⁶.
- إن سياسة خفض معدل صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ظاهريا هدفه إعادة التوازن للميزان التجاري، من خلال الآلية النظرية التي تقضي، بأن تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه زيادة تنافسية السلع المحلية في الأسواق الدولية بسبب تراجع أسعارها المقومة بالعملة الأجنبية، والعكس بالنسبة للسلع المستوردة ترتفع أسعارها في السوق المحلي. وبالتالي، زيادة الصادرات وانخفاض الواردات. غير أن الحقيقة على الأقل في الدول النامية غير ذلك، لأن شروط استخدام سياسة تخفيض العملة كآلية لكبح الواردات وزيادة الصادرات غير متوفرة في أغلب الدول النامية، بل يعد اللجوء لتخفيض العملة في الدول النامية إجراء إضافي لاستكمال تدابير علاج العجز الموازي، عن طريق كبح الاستهلاك الداخلي، خاصة لأصحاب الدخل الضعيفة. وإضافة لما سبق ذكره، فإن العجز في الميزان التجاري، هو نتيجة لعجز الموازنة العامة، لذا تعتبر سياسة تخفيض العملة من بين النصائح التي يلح عليها صندوق النقد الدولي للدول النامية، بهدف تقليل الطلب الاستهلاكي¹⁷، وليس كما يروج له، أن الهدف زيادة الصادرات، لأن ذلك يصعب تحقيقه في الدول النامية.

يمكن التعرف على الأثر النظري لانخفاض سعر صرف العملة المحلية على الموازنة العامة للدولة، من خلال تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومكونات بنود الموازنة العامة، سواء في جانب الإيرادات أو جانب النفقات¹⁸:

(1) أثر انخفاض قيمة العملة المحلية على جانب الإيرادات:
يكون أثر الانخفاض بسبب:

- ✓ تراجع حجم الواردات من السلع وتحول الطلب إلى السلع المنتجة محليا:
يكون الأثر على إيرادات الموازنة متعدد ومنها:
- إذا تم تراجع حجم الواردات كميا، ينجم عنه تراجع في حصيلة الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، مما يؤثر على إيرادات الميزانية بالسلب، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الرسوم الجمركية في تمويل موازنتها؛

* تخفيض قيمة العملة (dévaluation) هو فعل إرادي من الدولة، أما انخفاض قيمة العملة (dépréciation) هو نتيجة تلقائية للتفاعل بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي دون تدخل مباشر من الدولة.

- إذ لم يتراجع حجم الواردات، نتيجة عدم مرونة الطلب لتغيرات الأسعار لبعض السلع الاستهلاكية الضرورية التي لا يوجد بديل محلي لها، سوف يساهم انخفاض العملة في زيادة حصيللة الرسوم والحقوق الجمركية الناجم عن ارتفاع قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية؛

- وقد يترتب على زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا، ارتفاع أسعارها. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وتراجع الناتج القومي والتشغيل نتيجة استمرار الزيادة في أسعار السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يؤثر على حصيللة الإيرادات لأنها مرتبطة أساسا بنمو الناتج المحلي.

ونشير أن ما سبق، قد لا يحدث تراجع في حجم الواردات لعدة أسباب (عدم قدرة جهاز الإنتاج المحلي الاستجابة للطلب المتزايد، عدم وجود صناعات محلية في نوع معين من السلع التي كانت تستورد خاصة إذا كانت ضرورية..).

✓ مساعد في التحكم في الصعوبات التجارية للبلد:

يكون هذا من خلال تحفيز الصادرات، وإيقاف خروج رؤوس الأموال، لكن ليس دائما انخفاض قيمة العملة يترتب عليه زيادة الصادرات وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها: عدم وجود طلب على السلع المحلية من العالم الخارجي، عدم قدرة جهاز الإنتاج المحلي تلبية الطلب المتزايد على السلع. وعلى هذا الأساس، فإن الأثر على حصيللة إيرادات الموازنة، متعدد ومتغير حسب كل حالة، ويمكن توضيحها في:

- في حالة ارتفاع حجم الصادرات، فإنه من الممكن أن تستفيد خزينة الدولة من إيرادات إضافية، ناتجة عن ارتفاع حصيللة الرسوم والحقوق الجمركية المفروضة على أنشطة التصدير، وفي نفس الوقت الاستفادة من ارتفاع قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية؛

- إن ارتفاع حجم الصادرات، يعني زيادة الإنتاج المحلي، أي النشاط الاقتصادي تحسن، الأمر الذي يترتب عليه، زيادة إيرادات الدولة من الحصيللة الضريبية على النشاط الاقتصادي المتزايد؛

- في حالة عدم زيادة حجم الصادرات وبقاء حجمها ثابتا، فإن الاستفادة من إيرادات إضافية تقتصر على الزيادة الناتجة، عن ارتفاع قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية؛

- وحتى ولم يرتفع حجم الصادرات، واستطاع الإنتاج المحلي إحلال الواردات، فذلك يعتبر شيء إيجابي للموازنة العامة، لأنه يساهم في زيادة حصيللة الإيرادات بطريقة أو بآخرى.

✓ واستفادة الدولة من إيرادات إضافية:

وهذا من جراء انخفاض قيمة العملة المحلية، نتيجة ارتفاع أصل الديون الخارجية وفوائدها المستحقة لصالح الدولة، أو عائدات الأوراق المالية المملوكة للدولة، وكذا الفوائض المالية التي تحققها بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية التي تكون مداخيلها

بالعملة الصعبة عند تحويلها إلى العملة المحلية، وذلك بالاستفادة من فارق انخفاض سعر الصرف.

(2) أثر انخفاض قيمة العملة المحلية على جانب النفقات:

يكون أثر الانخفاض بسبب:

✓ ارتفاع أسعار المنتجات والمعدات المستوردة:

وهذا الأمر يترتب عليه أثر مباشر وغير مباشر على حجم الإنفاق العمومي، ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال النقاط التالية:

- في حالة عدم استطاعة الصناعة المحلية تغطية الطلب المتزايد من السلع الاستهلاكية، فإن ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، يمكن أن يثقل كاهل الموازنة العامة، في حالة كانت موازنة الدولة تتكفل باستيراد أو دعم بعض المواد المستوردة، وبالتالي ارتفاع النفقات. ويزداد الأثر على النفقات العامة كلما كان اعتماد الدولة على العالم الخارجي كبيرا في سبيل توفير السلع والمستلزمات؛

- وفي حالة اعتماد الصناعة المحلية على مواد أولية ومعدات مستوردة، فإن انخفاض سعر الصرف يترتب عليه ارتفاع أسعار هذه المواد والمعدات، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية ونقص الطلب عليها، كل هذا يؤثر سلبا على موازنة الدولة من خلال تحمل التكاليف الاجتماعية الناتجة.

✓ زيادة عبء القروض الخارجية المستحقة على عاتق الدولة، وكذا كل التحويلات المالية الجارية الواجبة الدفع بالعملة الصعبة والمقومة بالعملة المحلية:

لأن أصل الدين وفوائده مقوم بالعملة المحلية في الموازنة العامة، مما يترتب عليه ارتفاع حجم النفقات.

✓ ارتفاع معدلات التضخم:

بما أن الأجور تشكل أهم بنود النفقات الجارية في ميزانيات الدول النامية؛ فإن تخفيض قيمة العملة المحلية يترتب عليه ارتفاع معدلات التضخم، مما يسبب تراجع القدرة الشرائية، الأمر الذي يدفع أصحاب الأجور والمرتبات المطالبة برفعها، وغالبا ما يتحقق لهم ذلك، وبالتالي ترتفع نفقات الموازنة العامة من جديد.

(2) أثر تخفيض قيمة الدينار على عجز الموازنة العامة

في الجزائر (1964-2018):

شهد نظام الصرف في الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 عدة تحولات أدت إلى حدوث تقلبات في سعر صرف العملة، الأمر الذي انعكس على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري، وبما أن هناك بنود في الموازنة العامة لها علاقة بسعر الصرف، فبدون شك أي تغيير في سعر صرف الدينار الجزائري* يؤثر على وضع الموازنة العامة في الجزائر، خاصة إذا كان التغيير في معدل الصرف كبيرا مثلما حدث نهاية سنة 2014 وبداية سنة 2015 (ثالث تخفيض رسمي للدينار الجزائري) كإجراء لمواجهة الصدمة النفطية (انهيار أسعار المحروقات).

(1-2) تطور سياسة الصرف وأثر انخفاض قيمة الدينار على موارد الموازنة:

سعر الصرف عبارة عن أداة ربط بين الاقتصاديات من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية المنبثقة عن المعاملات التجارية والمالية فيما بين الدول، ومن تم تمارس التغيرات في أسعار صرف عملات تلك الدول آثارا على قيم تلك المبادلات والديون المترتبة عنها وليس فقط على الوضع الخارجي للدول من خلال موازين مدفوعاتها، بل تنعكس على الوضع الداخلي لذات الدول من خلال ميزانياتها العامة¹⁹.

بعد تحقيق الجزائر لاستقلالها السياسي سنة 1962، سعت لاستكمال استقلالها المالي والنقدي فعملت بإنشاء عملة وطنية خاصة بها، وهي الدينار الجزائري الذي عرف بعدها عدة محطات إلى غاية يومنا هذا، وأهم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر هي²⁰:

(1) مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة (1964-1971):

بقيت الجزائر في السنة الأولى من الاستقلال تستخدم الفرنك الفرنسي في معاملاتها الداخلية والخارجية. وفي سنة 1964، تم إنشاء الدينار الجزائري، وتم ربطه بالعملة الفرنسية "الفرنك"، حيث كان 1 دينار = 1 فرنك فرنسي = 0.18 غرام ذهب. وفي سنة 1969، قامت فرنسا بتخفيض الفرنك مقابل الدولار، غير أن الجزائر لم تخفض من قيمة الدينار وأصبح 1 دينار = 1.25 فرنك فرنسي.

* الرمز الدولي للدينار الجزائري هو *DZD*.

(2) مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات (1974-1988):

بعد انهيار نظام Bretton Woods وتوجه معظم الدول إلى نظام تعويم العملات، قامت الجزائر بتغيير نظام صرفها، الذي كان يعتمد على ربط الدينار بعملة واحدة إلى نظام الربط بسلة من العملات، بلغ عددها 14 عملة دولية ترتبط بها الجزائر تجاريا، مع إعطاء وزن أكبر للدولار الأمريكي.

(3) تطور سياسة الصرف خلال الفترة (1988-1998):

نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 1986، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة مست جميع المتغيرات الاقتصادية، مما عجل بالدولة إلى انتهاج إصلاحات اقتصادية شاملة بما فيها سياسة سعر الصرف. واعتمدت بدءا من نهاية سنة 1987، سياسة التخفيض التدريجي لسعر صرف الدينار بغية الوصول إلى المستوى التوازني، حيث أصبح 8.032 دينار = 1 دولار أمريكي مع نهاية 1989، بعدما كان 4.96 دينار = 1 دولار أمريكي مع نهاية 1987. وبلغ مستوى التخفيض أكثر من 160% نهاية 1990، مقارنة بما كان عليه نهاية 1987، فأصبح 12.2 دينار = 1 دولار أمريكي.

في سبتمبر 1991، قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث أصبح 22.5 دينار = 1 دولار. وفي سنة 1994، تم التخفيض الرسمي الثاني لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 40.17%.

وفي أواخر سبتمبر 1994، تم التخلي عن نظام الربط بسلة العملات، ليعوض بنظام الاجتماعات الأسبوعية. حيث يندرج هذا الإجراء في إطار التحرير الفعلي للدينار الجزائري، وتم سنة 1996 إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك للعملة الصعبة، وعليه أصبح ممكنا للبنوك أن تعرض العملة الصعبة بحرية لزيائنها. ومنذ هذا التاريخ أصبح تسيير الدينار الجزائري يتم وفق نظام التعويم المدار.

(4) تطور سياسة الصرف خلال الفترة (1999-2014):

رغم أن تحويل الدينار الجزائري إلى عملات أجنبية أصبح ممكنا لدى جميع البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين، بقي بنك الجزائر هو المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في سوق الصرف ما بين البنوك.

وعرفت هذه الفترة نوع من الاستقرار في سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية، خاصة أمام الدولار الأمريكي، بسبب تحسن الأوضاع المالية العامة للاقتصاد الجزائري، الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات. حيث تم تسجيل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 2011 قدر بـ 72.85 دينار = 1 دولار، بعدما كان 78.7 دينار = 1 دولار سنة 2000، أي تحسن الدينار الجزائري بنسبة 7.43%، ولم يدم هذا التحسن طويلا حيث بدأ تسجيل الانخفاض في قيمة الدينار في السنوات الموالية وتم تسجيل 1 دولار = 80.56 دينار سنة 2014.

5) تطور سياسة سعر الصرف خلال الفترة (2015-2018):

بسبب انهيار أسعار البترول وتآكل رصيد احتياطي الصرف من العملات الأجنبية، لجأت السلطات النقدية الجزائرية، إلى مواصلة تخفيض قيمة الدينار كإجراء لكبح الواردات والمحافظة على احتياطي الصرف. حيث وصل سعر صرف 1 دولار = 109.46 دينار كمتوسط لسنة 2016، ومع نهاية سنة 2017 بلغ 115.24 دينار، وبلغ 118.61 دينار كمتوسط للثلاثي الأول لسنة 2019.

قصد إبراز التغيرات التي يحدثها تخفيض الدينار على أهم موارد الموازنة العامة، بناء على تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة، يتبين أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية، قد يؤثر على مكونات الموازنة العامة للدولة، من خلال التأثيرات المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها على بنود الموازنة العامة، سواء في جانب الإيرادات، أو جانب النفقات. أبرز هذه التغيرات التي يحدثها تخفيض الدينار على أهم موارد الموازنة العامة:

- أثر انخفاض قيمة الدينار على تطور حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية:

تعد الحقوق والرسوم الجمركية، من بين أهم موارد الموازنة العامة في الجزائر، وتندرج ضمن الإيرادات الجبائية، وهي مرتبطة أساسا بحجم الواردات، فكلما ارتفعت قيمة الواردات زادت حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية، والعكس في حالة الانخفاض، ويمكن أن تزيد هذه الحصيلة كذلك عن طريق رفع معدلات هذه الرسوم. والجدول التالي يبرز تطور حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية للفترة 2012-2018:

الجدول 01 - تطور حصيلة الحقوق والرسوم الجمركية (2012-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات/البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة الواردات (مليار دولار)	51.57	54.99	59.67	52.65	49.44	48.98	48.57
حصيلة الحقوق الجمركية	336.97	404.33	369.88	409.97	387.70	356.01	397.40
حصيلة TVA على الواردات	377.73	442.42	442.84	486.50	485.01	471.70	500.22
متوسط سعر صرف دينار/دولار	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.61

المصدر: بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2015، 2016؛

- قوانين تسوية الميزانية (2012-2016)؛

- وقانوني المالية 2017 و2018.

من الجدول نلاحظ، أن قيمة الحقوق الجمركية عرفت تباينا في تطورها، حيث سجلت ارتفاعا سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، رغم انخفاض حجم الواردات من 59.67 مليار دولار سنة 2014 إلى 52.65 مليار دولار سنة 2015، وانخفضت قيمة الحقوق الجمركية إلى 356.01 مليار دينار سنة 2017، بعدما كانت 409.97 مليار دينار سنة 2015. غير أنه لا يمكن إخفاء أثر تخفيض الدينار على قيمة الحقوق الجمركية، حيث أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالدينار ساهم في استقرار حصيلة الحقوق الجمركية رغم تراجع حجم الواردات.

أما حصيلة الضريبة على الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع المستوردة، فقد شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى. ومن الواضح، أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في ارتفاع حصيلتها، لارتفاع الرسم على القيمة المضافة. وبما أن أسعار السلع المستوردة عرفت ارتفاعا بسبب انخفاض قيمة الدينار، ارتفعت حصيلة الرسم على القيمة المضافة من 377.73 مليار دينار سنة 2012، إلى 471.70 مليار دينار سنة 2017، رغم أن حجم الواردات كان 51.57 مليار دولار سنة 2012، وانخفض إلى 48.98 مليار دولار سنة 2017.

- تحليل أثر انخفاض قيمة الدينار على الإيرادات الجبائية للموازنة العامة:

تنقسم إيرادات الموازنة العامة في الجزائر إلى قسمين: موارد عادية - جبائية بترولية، حيث يندرج تحت الموارد العادية ثلاثة عناوين فرعية: الإيرادات الجبائية - الإيرادات العادية - إيرادات أخرى. وتشمل الإيرادات الجبائية حاصل الضرائب المباشرة، حاصل التسجيل والطابع، حاصل الضرائب المختلفة على الأعمال، حاصل الضرائب غير المباشرة، حاصل الجمارك. والجدول التالي يوضح تطور الإيرادات الجبائية:

الجدول 02 - تطور الإيرادات الجبائية (2012-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات/ البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإيرادات الجبائية	1911.2	2027.7	2089.7	2360.4	2491.9	2845.3	3033.0
متوسط سعر صرف دينار/ دولار	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.61

المصدر: بالاعتماد على:

- بيانات قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2012-2016، قوانين المالية السنوية للفترة 2017 - 2018 + التقارير الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات 2015-2019؛
- الديوان الوطني للإحصائيات: نشرة 2018، رقم 48، الجزائر بالأرقام، نتائج 2015 نشرة 2017، رقم 47، الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016.

من الجدول، نلاحظ ارتفاع الإيرادات الجبائية، من 1911.21 مليار دينار سنة 2012، إلى 2491.99 مليار دينار سنة 2016، وإلى 2845.37 مليار دينار سنة 2017، وإلى 3033.02 مليار دينار سنة 2018. ومن المؤكد أن انخفاض الدينار مقابل الدولار من

77.55 سنة 2012 إلى 109.46 سنة 2016، وإلى 110.96 سنة 2017، وإلى 116.61 سنة 2018، أدى إلى ارتفاع أسعار السلع، خاصة المستوردة منها، وكذا السلع المنتجة محليا التي تعتمد على مواد أولية مستوردة. كل هذا كان أحد العوامل التي ساهمت في رفع حصة مختلف الضرائب، التي بدورها أدت إلى ارتفاع حصة الإيرادات الجبائية للموازنة العامة للدولة.

- تحليل أثر انخفاض الدينار على تطور حصة إيرادات المحروقات (2012-2018):

تشكل إيرادات المحروقات (الجبائية البترولية + الأرباح المدفوعة من مؤسسة سوناطراك) موردا أساسيا من إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، حيث مثلت نسبة 59% من إجمالي إيرادات الموازنة سنة 2014، و 46.5% سنة 2015²¹. وبما أن مداخيل مبيعات البترول في الأسواق الدولية تتم بالعملة الأجنبية "الدولار الأمريكي"، فإن رقم الأعمال الناتج عن عملية تصدير المحروقات مقوما بالدينار، سوف يرتفع وترتفع معه الأرباح المحققة، من طرف المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات، نتيجة انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار. والجدول التالي يبين أثر انخفاض الدينار على حصة إيرادات المحروقات:

الجدول 03 - تطور حصة إيرادات المحروقات (2012-2017)

الوحدة: مليار دينار

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي إيرادات المحروقات	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5
رقم أعمال سوناطراك	6470.0	5935.0	5459.0	-	3398.0	4031.0
أرباح سوناطراك	-	585.0	409.0	-	268.0	410.0
أرباح سوناطراك المدفوعة للخزينة العمومية	-	-	-	-	50.0	100.0
قيمة صادرات المحروقات (مليار دولار)	70.58	63.33	58.36	33.08	27.92	33.20
متوسط سعر صرف دينار/دولار	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96
متوسط سعر برميل النفط (دولار)	111.04	108.97	100.23	53.06	45.00	54.05

المصدر: بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لـ بنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" للسنوات 2015،

2016، 2017؛

- التقرير المالي السنوي لمؤسسة سوناطراك للسنتين 2014 و 2017.

من الجدول، نلاحظ أن المؤثر الأساسي في قيمة إيرادات المحروقات هو أسعار النفط، حيث هناك علاقة طردية بين سعر برميل النفط وإجمالي حصة إيرادات المحروقات. فبينما كانت إيرادات المحروقات تقدر بـ 4184.3 مليار دينار سنة 2012، عند متوسط سعر برميل نفط 111.04 دولار، تراجعت إلى 3678.1 مليار دولار، عند سعر برميل 108.97 دولار سنة 2013، ثم إلى 1781.1 مليار دينار سنة 2016، عند سعر برميل 45 دولار، أي انخفاض بنسبة 57.43% مقارنة بسنة 2012.

من أجل إظهار أثر تخفيض الدينار على إيرادات المحروقات، نقارن نسب تراجع إيرادات المحروقات ورقم أعمال مؤسسة سوناطراك، وأرباحها، بنسب تراجع أسعار برميل النفط. وفي هذا الإطار نلاحظ من الجدول، أنه رغم تراجع سعر برميل النفط بنسبة 50.44% سنة 2017، مقارنة بما كان عليه سنة 2013، وتراجع قيمة صادرات المحروقات بنسبة 47.58%، لم تتراجع إيرادات المحروقات إلا بنسبة 35.5% سنة 2017، مقارنة بسنة 2013، وكذلك تم تسجيل 29.95%، كنسبة انخفاض في إيرادات المحروقات سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، رغم أن هذه السنة 2015، عرفت انخفاض سعر برميل النفط بمعدل 47.06% مقارنة بسنة 2014، وقيمة صادرات المحروقات بنسبة 43.32%.

وكاستنتاج، يمكن القول أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري، ساهم في عدم انخفاض إيرادات المحروقات إلى أقل، رغم تراجع أسعار البترول إلى أدنى المستويات. ويرجع ذلك إلى أن حصة إيرادات المحروقات تقوم بالدينار، ولو لا تخفيض قيمة الدينار، لكان انخفاض حصة إيرادات المحروقات يكون بمعدلات أكبر.

- تحليل أثر انخفاض الدينار على تطور مساهمة بنك الجزائر في إيرادات الموازنة:

من المعروف أن أرباح البنوك المركزية، تنشأ نتيجة للمركز المتميز الذي تحتله في النظام المالي. وتنشأ هذه الأرباح عادة من احتكار البنك المركزي لإصدار العملة، أو من عمليات السوق المفتوحة، أو معاملات الصرف الأجنبي، حيث تستغل هذه الأرباح في أغلب الأحيان في تمويل الخزينة العمومية.

ساهم بنك الجزائر* في إيرادات الموازنة العامة للدولة من خلال أرباحه السنوية، ففي سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دينار، مقابل 5110.1 مليار دينار سنة 2016، و64% من هذا الارتفاع، يعود إلى تزايد الأرباح المدفوعة للخزينة العمومية²². والجدول التالي يوضح تطور قيمة الأرباح السنوية لبنك الجزائر المدفوعة للخزينة العمومية:

* بمثابة البنك المركزي في الجزائر.

الجدول 04 - تطور أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخرينة (2018-2012)

الوحدة مليار دينار

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
أرباح بنك الجزائر	115.3	112.1	122.7	88.7	610.5	919.8	1000.0
متوسط سعر صرف دينار/دولار	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96	116.61
احتياطي الصرف مليار دولار	190.6	194.0	178.9	144.1	114.1	97.3	82.1

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" بنك الجزائر للسنوات 2015، 2016، 2017

<https://www.bank-of-algeria.dz/html/indicateur.htm>

من الجدول، نلاحظ ارتفاع عوائد بنك الجزائر المدفوعة للخرينة العمومية، بداية من سنة 2016، حيث بلغت في هذه السنة 610.5 مليار دينار، ووصلت إلى 1000 مليار دينار نهاية ماي 2018. يوعز هذا الارتفاع لانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار والأورو. وكذا استغلال احتياطي الصرف المتراكم، الذي وصل إلى 194 مليار دولار، سنة 2013، وانخفض إلى 82.1 مليار دولار، سنة 2018.

- تحليل أثر تخفيض الدينار على تطور معدل التضخم خلال الفترة (2018-2012):

إن تخفيض قيمة العملة المحلية، من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بطريقة مباشرة، من خلال ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة، وبطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المحلي المستوردة، التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المحلية²³. وعليه، بدلا من أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحفيز الإنتاج الداخلي، يحدث العكس، ويتجه الاقتصاد الوطني إلى الانكماش. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع معدل التضخم، يؤدي لانخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي تدهور سعر صرفها²⁴. هذا يدل على وجود علاقة تأثير متبادلة بين معدل التضخم وسعر الصرف العملة المحلية. والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2018-2014:

الجدول 05 - تطور معدل التضخم (2018-2014)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27
متوسط سعر صرف دينار/دولار	80.56	100.46	109.46	110.96	116.61

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائرية

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>

من الجدول، نلاحظ أن انخفاض معدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، الذي بدأ سنة 2013 بوتيرة متصاعدة إلى يومنا هذا، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم. ونشير أن سنة 2012 تميزت بمعدل تضخم مرتفع بلغ 8.9% بسبب الزيادات المعتبرة في الأجور، وتم تسجيل معدل تضخم 3.26 و 2.92% لسنتي 2013 و 2014 على التوالي، وارتفع إلى 6.4% سنة 2016، وواصل معدل التضخم ارتفاعه ليصل 5.59% سنة 2017.

رغم أن الحكومة الجزائرية حاولت نفي ربط ارتفاع معدل التضخم بانخفاض قيمة الدينار، وأرجعته إلى أسباب أخرى مثل ضعف المنافسة (وجود هيمنة في السوق) وضعف الرقابة على مستوى الأسواق، إلا أن المؤكد أن انخفاض الدينار كان أحد أسباب ارتفاع معدل التضخم، على الأقل عن طريق ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية المستوردة والمواد الأولية المستعملة كمدخلات في الإنتاج المحلي.

إن اعتماد الحكومة سياسة تجميد الأجور خلال هذه الفترة، من أجل التحكم في معدلات التضخم، إلا أن هذا التجميد لا يمكن أن يستمر طويلا، الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على نفقات الموازنة. ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، إلى توقف الإنتاج في العديد من المؤسسات الإنتاجية المحلية في الجزائر. الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وفي تراجع حصيلة الضرائب والرسوم.

- تحليل أثر تخفيض الدينار على وضع الموازنة العامة خلال الفترة (2012-2018):

بعدما تعرفنا على أثر تخفيض الدينار على مختلف بنود الموازنة العامة، سواء كان هذا الأثر مباشرا أو غير مباشر، سوف نتطرق للأثر الكلي على وضع الموازنة العامة، من خلال تتبع تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 06 - تطور وضع الموازنة العامة (2012-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الموارد العادية	الجباية البترولية	اجمالي الإيرادات	اجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر مرجعي لبرميل نفط	متوسط سعر صرف دينار/دولار
2012	2285.0	1519.0	3804.4	7374.2	-3569.8	37 دولار	77.55
2013	2274.9	1615.9	3890.8	6649.2	-2758.4	37 دولار	79.38
2014	2346.3	1577.7	3924.0	7145.3	-3221.2	37 دولار	80.56
2015	2840.8	1722.9	4563.7	7424.3	-2860.5	37 دولار	100.46
2016	3343.5	1682.5	5026.1	6543.5	-1517.3	45 دولار	109.46
2017	3435.3	2200.1	5635.5	6883.2	-1247.7	50 دولار	110.96
2018	3938.0	2776.2	6714.2	8627.8	-1913.5	50 دولار	116.61

المصدر: بالاعتماد على بيانات: قوانين تسوية الميزانية 2016-2012 وقانون المالية 2017 وقانون المالية 2018.

من الجدول، نلاحظ أنه رغم ارتفاع الإيرادات العامة من سنة إلى سنة، حيث بلغت 6714.26 مليار دينار سنة 2018، بعدما كانت 3804.45 سنة 2012، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 56.66%، وتميز النفقات العامة باستقرار نسبي باستثناء سنة 2018، حيث سجل ارتفاع في النفقات العامة بزيادة قدرها 1744.56 مليار دينار، مقارنة بسنة 2017، أي بنسبة زيادة قدرها 25.34%، إلا أن عجز الموازنة بقي مستمرا خلال الفترة 2012-2018. ومن خلال تتبع تطور قيمة العجز الموازني، يمكن مشاهدة تراجع قيمته بداية من سنة 2016، حيث انخفض العجز إلى 1517.35 مليار دينار وإلى 1247.70 مليار دينار سنة 2017، بعدما كان 3231.21 مليار دينار سنة 2014، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع الإيرادات الناتجة عن زيادة حصيللة الجباية البترولية سنتي 2017 و 2018، الرّاجع أساسا إلى انتعاش أسعار المحروقات ورفع السعر المرجعي ليرميل البترول المعتمد في إعداد قانون المالية إلى 45 دولار سنة 2016، وإلى 50 دولار سنتي 2017 و 2018، بعدما كان 37 دولار خلال الفترة 2012-2015.

(2-2) الآليات المعتمدة في علاج تمويل العجز الموازني:

تعاني الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة كنتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي من جهة وتراجع الإيرادات العامة من جهة أخرى نتيجة لانخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وهو ما يتطلب إيجاد الآليات المعتمدة في علاج هذا العجز وتخفيف الضغط عن الموازنة العامة للدولة²⁵.

كانت الخزينة الجزائرية قبل سنة 2006 تعتمد ثلاثة مصادر في تمويل عجزها وهذه المصادر هي: (1) تمويل بنكي من خلال الإصدار النقدي من قبل بنك الجزائر، (2) تمويل غير بنكي من خلال إصدار سندات الخزينة العامة وطرحها للاكتتاب العام، و (3) وتمويل خارجي من خلال الاقتراض الخارجي²⁶. لكن، اعتبارا من سنة 2006، أقرت المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، إمكانية اللجوء إلى آلية تمويلية رابعة، وهي استخدام مداخل صندوق ضبط الموارد، على أن لا يقل رصيد هذا الصندوق عن 740 مليار دينار²⁷، وتم تسجيل مبلغ 3081.9 مليار دينار كرصيد في هذا الصندوق نهاية سنة 2015²⁸.

وقد أنشئ صندوق ضبط الموارد في الجزائر بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000²⁹، وهو حساب تخصيص خاص تحت رقم 103-302، حيث تعد الفوائض المالية الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية الفعلية والجباية البترولية المقدرة في قانون المالية من أهم موارده، إضافة إلى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية

الخارجية، التي تم اعتمادها بموجب قانون المالية لسنة 2004*³⁰. والجدول التالي يبرز آليات تمويل العجز الموازي للفترة 2012-2018.

الجدول 07 - آليات تمويل عجز الخزينة العامة في الجزائر (2012-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الموارد العادية	الجباية البترولية	اجمالي الايرادات	اجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر مرجعي لبرميل نفط	متوسط سعر صرف دينار/دولار
2012	2285.0	1519.0	3804.4	7374.2	-3569.8	37 دولار	77.55
2013	2274.9	1615.9	3890.8	6649.2	-2758.4	37 دولار	79.38
2014	2346.3	1577.7	3924.0	7145.3	-3221.2	37 دولار	80.56
2015	2840.8	1722.9	4563.7	7424.3	-2860.5	37 دولار	100.46
2016	3343.5	1682.5	5026.1	6543.5	-1517.3	45 دولار	109.46
2017	3435.3	2200.1	5635.5	6883.2	-1247.7	50 دولار	110.96
2018	3938.0	2776.2	6714.2	8627.8	-1913.5	50 دولار	116.61

المصدر: بالاعتماد على موقع وزارة المالية:

<http://www.mf.gov.dz>

من الجدول، نلاحظ أن الخزينة العمومية كانت تعاني عجزا حتى في فترات ارتفاع أسعار البترول، وكان يعتمد في تمويل هذا العجز بشكل كبير عن طريق الاقتطاع من صندوق ضبط الموارد، لكن مع استمرار انخفاض أسعار البترول تأثر رصيد صندوق ضبط الموارد، ولم يساهم سنة 2018 إلا بـ 131.9 مليار دينار. وبالموازاة مع استخدام صندوق ضبط الموارد، لجأت الحكومة سنة 2016، إلى إصدار سندات خزينة (القرض السندي)، من أجل تمويل العجز، فتحصلت من جراء هذه العملية على مبلغ 557.8 مليار دينار. وأمام استمرار عجز الخزينة، ونضوب موارد صندوق ضبط الموارد، وعدم استطاعة القرض السندي تغطية العجز. لجأت الحكومة للتمويل البنكي (الإصدار النقدي)، حيث بموجب تعديل المادة 45 مكرر في قانون القرض والنقد في أكتوبر 2017، سُمح للخزينة العمومية بشكل استثنائي الاقتراض من بنك الجزائر، خلال مدة خمسة سنوات، عبر سندات تصدرها الخزينة، وذلك للمشاركة خصوصا في تغطية طلبات التمويل للخزينة، وتمويل الدين العمومي، وكذا تمويل الصندوق الوطني للاستثمار. بلغ حجم التمويل غير التقليدي 2185 مليار دينار في سنة 2017، قبل أن يرتفع إلى 3471 مليار دينار في سنة 2018³¹.

* القانون 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2003م المتضمن قانون المالية لسنة 2004 (الجريدة الرسمية، العدد 83-2003م).

خاتمة:

يؤثر تخفيض قيمة العملة المحلية بطريقة مباشرة و/أو غير مباشرة على بنود الموازنة العامة. غير أن هذا التأثير، يختلف حسب الخصائص الاقتصادية لكل دولة. والجزائر من الدول النامية التي تعتمد على ريع النفط في صادراتها، وإيرادات موازنتها. وبما أن مداخيل صادرات المحروقات تكون بالدولار الأمريكي، فإن تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي ساهم في تحقيق بعض المكاسب المالية المؤقتة للموازنة العامة.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- ساهم تخفيض قيمة الدينار نسبيا في تحقيق بعض المكاسب المالية لموازنة الدولة الجزائرية، ويظهر جليا هذا الأثر من خلال الحفاظ على إيرادات المحروقات (الجبائية البترولية، أرباح مؤسسة سوناطراك) عند مستوى معين وعدم تراجعها أكثر، رغم تراجع سعر برميل النفط إلى أقل من 50 دولار للبرميل كمتوسط سنة 2016؛
- ساهم تخفيض الدينار في ارتفاع عوائد بنك الجزائر المدفوعة للخرينة العمومية؛
- ساهم تخفيض الدينار، في ارتفاع أسعار بعض السلع، وكان أحد العوامل التي أدت إلى زيادة حصيلة الإيرادات الجبائية من خلال ارتفاع الضرائب والرسوم المرتبطة بالأسعار؛
- إن عملية تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حتى وإن ساهمت في ارتفاع إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، لم تستطع القضاء على العجز الموزاني الذي بقي مستمرا، مما أجبر الحكومة اللجوء إلى إجراءات إضافية، تمثلت في رفع أسعار مواد الطاقة (البنزين، المازوت، الكهرباء)، رفع معدل الرسم على القيمة المضافة، اللجوء إلى الإصدار النقدي؛
- وأن المكاسب المالية المحققة جراء تخفيض قيمة الدينار الجزائري، تبقى نتائج ظرفية صالحة في المدى القصير، لأن ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية، سوف يدفع لا محالة إلى مطالبات النقابات بزيادة المرتبات والأجور.

وبناء على الاستنتاجات المتوصل إليها، يمكن أن نوصي بما يلي:

- عدم المبالغة في اعتماد تخفيض قيمة الدينار، كآلية لتحقيق مكاسب مالية دون الأخذ بعين الاعتبار، الآثار السلبية على التوازنات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاجتماعي، مع ضرورة تنسيق سياسة الصرف مع السياسة المالية؛
- محاربة ظاهرة الاقتصاد الموازي؛
- نشر البيانات والتقارير الدورية المتعلقة بتنفيذ الموازنة العامة؛
- تشديد الرقابة على صرف المال العام وترشيد الإنفاق العمومي؛
- وضع آليات عملية لمكافحة التهرب الضريبي؛
- والعمل التدريجي على فك ارتباط الاقتصاد بالمحروقات أصبح أكثر من ضرورة.

الهوامش والمراجع:

- 1 James DANIEL, Jeffrey DAVIS, Manal FOUAD & Caroline VAN RIJCKEGHEM (2006), «L'ajustement budgétaire comme instrument de stabilité et de croissance», F.M.I. (Série des brochures), Washington, pp. 20-21.
- 2 مقال (2020)، الموازنة العامة للدولة، المعرفة، على الخط، الاطلاع في 2020/03/15،
https://www.marefa.org/#:text=الموازنة_العامة_للدولة
الموازنة العامة للدولة 20% أو 20% الميزانية إطار 20% الخط 20% العامة 20% للتنمية 20% للاقتصادية
- 3 سهام حسين البصام & سميرة فوزي شهاب الشريدة (2013)، «مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية»، مجلة "كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة"، جامعة بغداد، العدد 36، ص ص 1-24.
- 4 القانون 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 هـ الموافق لـ 07 جويلية 1984م المتعلق بقوانين المالية (الجريدة الرسمية، العدد 28-1984م).
- 5 القانون 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 هـ الموافق لـ 15 أوت 1990م المتعلق بالمحاسبة العمومية (الجريدة الرسمية، العدد 35-1990م).
- 6 ارجع إلى:
- عبد المجيد قدي (2006)، «المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية»، ديوان المطبوعات الجامعية (الطبعة الثالثة)، الجزائر، ص 201؛
- علي بودلال (2018)، «العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)»، مجلة "اقتصاديات الأعمال والتجارة"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 06، ص ص 453-468.
- 7 ارجع إلى:
- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 206 & ص 208؛
- بيان إرشيد (2019)، «ما هي أنواع عجز الموازنة؟»، 2001/09/28، الإطلاع في 2019/02/17،
<https://rouwwad.com/ما-هي-أنواع-عجز-الموازنة/>
- 8 ارجع إلى:
- نسرين كزيز & مختار حميدة (2018)، «آليات سد عجز الموازنة العامة للدولة في ظل أزمة انهيار أسعار النفط -دراسة حالة الجزائر-»، مجلة "دراسات اقتصادية"، جامعة الجلفة، المجلد 12، العدد 03، ص ص 225-242؛
- Pierre DUGUAY & Yves RABEAU (1987), «Les effets macroéconomiques des déficits budgétaires: Résultats d'un modèle de simulation», 17/11/1987, consulté le 20/03/2020,
<https://www.banqueducanada.ca/1987/10/rapport-technique-no47/>

- 9 ارجع إلى:
- محمد شاكور عصفور (2008)، «أصول الموازنة العامة»، دار المسير للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، ص 399؛
- نعيمة سعيد & أحمد بوشناف (2017)، «سياسة ترشيد الإنفاق العام في الجزائر من خلال البرامج التنموية لولاية بشار (2001-2014)»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 03، ص ص 1233-1250؛
- عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 192.
10 صابرين عدنان والي & إيمان علاء كاظم (2020)، «أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (2004-2018)»، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، المجلد 08، العدد 35، ص ص 108-132.
11 ارجع إلى:
Michael PARKIN (2012), «Macroeconomics», Pearson (10th edition), Boston, p. 443.
12 سردار عثمان خدر باداوة يي & هيوا عثمان إسماعيل (2015)، «تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لإقليم كردستان-العراق للمدة 1997-2013»، مجلة "جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد 07، العدد 13، ص ص 233-259.
13 Philippe AVOYO (1993), «Finance Appliquée», Dunod, Paris, p. 53.
14 ارجع إلى:
- Michel JURA (2003), «Technique financière internationale», Dunod (2° édition), Paris, p. 142;
- حسين برياطي & محمد زيدان (2016)، «خيارات نظم سعر الصرف ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، المجلد 10، العدد 02، ص ص 33-61.
15 ميلود وعيل & محمد هاني (2018)، «تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015»، مجلة "أوراق اقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، المجلد 02، العدد 01، ص ص 1-21.
16 نعمان سعدي (2013)، «فعالية تخفيض العملة المحلية في استعادة التوازنات الخارجية الدينار الجزائري نموذجا»، مجلة "جديد الاقتصاد"، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، ص ص 195-240.
17 عبد الحق بوعتروس (2009)، «آثار تخفيض قيمة العملة على الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر»، مجلة "العلوم الإنسانية بحوث اقتصادية"، جامعة قسنطينة 1، المجلد 20، العدد 02، ص ص 105-117.

18 ارجع إلى:

- علال بن ثابت & جمال سويح (2017)، «اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015»، مجلة "دراسات-العدد الاقتصادي"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، المجلد 08، العدد 02، ص ص 25-47؛
- عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره؛
- Gérard BELANGER (1976), «An Indicator of effective exchange rates for primary producing countries», International Monetary Fund, Staff Papers; Washington, vol. 23, n° 01, pp. 113-136.

19 عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره.

20 ارجع إلى:

- محمود حميدات (2000)، «مدخل للتحليل النقدي»، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 157-158؛
- سهام مانع & محمد حداد (2018)، «أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري»، مجلة "الدراسات الاقتصادية والمالية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 11، العدد 01، ص ص 210-221؛
- عطاء الله بن طيرش & عبد الكريم كافي (2014)، «تخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على تطور الكتلة النقدية M2»، مجلة "البديل الاقتصادي"، مخبر "سياسات التنمية الريفية في السهوب"، جامعة الجلفة، المجلد 01، العدد 01، ص ص 121-137؛
- علي بطاهر (2004)، «سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر»، مجلة "اقتصاديات شمال إفريقيا"، مخبر "العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا"، جامعة الشلف، المجلد 01، العدد 01، ص ص 197-212؛
- محمد أمين بربري (2005)، «البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري»، الملتقى الدولي الأول حول «أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية»، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، يومي 04 و 05 ديسمبر 2005 [كتاب الملتقى، ص 7]؛
- بنك الجزائر (2014)، «النشرة الإحصائية الثلاثية»، ص 20؛
- وبنك الجزائر (2018)، «النشرة الإحصائية الثلاثية»، ص 20.
- 21 بنك الجزائر (2017)، «التقرير السنوي 2016 - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، ص 70.
- 22 بنك الجزائر (2018)، «التقرير السنوي 2017 - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، ص 57.
- 23 Sanam SHOJAEIPOUR MONFARED & Fetullah AKIN (2017), «The Relationship Between Exchange Rates and Inflation: The Case of Iran», In "European Journal of Sustainable Development", European Center of Sustainable Development, Vol. 06, n° 04, pp. 329-340, <https://ecsdev.org/ojs/index.php/ejsd/article/download/574/571/1139>

- 24 فطيمة بن عبد العزيز & فاطمة الزهراء قاسي (2014)، «أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2010»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 03، العدد 01، ص ص 89-126.
- 25 علي قرود & نسرين كزيز (2018)، «آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي - حالة الجزائر (2007-2017)»، مجلة "شعاع للدراسات الاقتصادية"، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تسمسليت، المجلد 02، العدد 02، ص ص 192-208.
- 26 زهير بن دعاس (2019)، «قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)»، مجلة "آفاق علمية"، المركز الجامعي تمنراست، المجلد 11، العدد 02، ص ص 316-335.
- 27 المادة 25 من الأمر 04-06 المؤرخ في 19 جمادي الثانية 1427 هـ الموافق لـ 15 جويلية 2006م المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2006 (الجريدة الرسمية، العدد 47-2006م).
- 28 ابتسام قوتال & عثمان خلف (2017)، «تداعيات انهيار أسعار النفط على صناديق الثروة السيادية للاقتصاديات النفطية»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 06، العدد 01، ص ص 299-318.
- 29 القانون 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق لـ 27 جوان 2000م المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 (الجريدة الرسمية، العدد 37-2000م).
- 30 ذهبية لطرش & شافية كتاف (2018)، «فعالية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017»، مجلة "التنمية الاقتصادية"، مخبر "النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية"، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 01، ص ص 19-42.
- 31 وكالة الأنباء الجزائرية (2019)، «حجم التمويل غير التقليدي بلغ 6.556 مليار دج بنهاية يناير 2019»، 2019/02/20، الإطلاع في 2019/10/08.

<http://www.aps.dz/ar/economie/67716-6-556-31-2019>